CD/PV.118
26 March 1981
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الثامنة عشرة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الخميس ٢٦ آذار/مارس ١٩٨١ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس : السيد ج . هردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

GE.81-60942

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ب • ب • بروكزفياف
	السيد ل • س • موشكوف
	السيد ف • ف • لوشتشينين
	السيد أ • غ • دوليان
	السيد س • ن • ريوخين
اثيوبيا	السيد ت • تيرّيفي
	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	الآنسة ن • فريرى بيناباد
استراليا	السيد ر• ستيل
	السيد ت • فندليه
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد غ • بفايفر
	السيد ن • كلينغلر
	السيد هـ • موللر
	السيد و • روهر
	السيد ج • فرشكه
اندونيسيا	السيد م •صديق
	السيد أ • دامانيك
	السيد هاريو ماتارام
	السيد ف • قاسم
	السيد كاريونو
ايران	السيد ج • زاهيرنيا
ايطاليا	السيد ف• كاردييرو دى مونتيزيمولو
	السيد ب • كابراس
	السيد أ • دى جيوفاني
	السيد ل • سالازار
باكستان	السيد م • أكرم
	السيد ت • ألطاف
البرازيل	السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته

بلجيكا	السيد أ • أونكلينكس
	الآنسه ج • فان دن بيرغ
	السيد دى بيشرب
بلغاريا	السيد ب • فوتوف
	السيد إ • سوتيروف
	السيد ر • ديانوف
	السيد ف • سوتيزوف
بورما	السيد ساو هلانغ
	السيد نغوى وين
	السيد تهان هتون
بولندا	السيد ب • سويكا
	السيد ج • سيالوفيتش
	السيد ت • ستروبفاس
بيرو	السيد ب • باريديس بورتيلا
تشيكوسلوفاكيا	السيد ب • لوكس
	السيد ل • ستافيموها
	السيد ج • فرانيك
	السيد ج • مورافيك
الجزائر	السيد أ • صلاح باى
	السيد م • مدكور
	السيد أ • آبّا
	السيد م • معاطي
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد غ • هردر
	السيد ك • هـ • لوليس
	السيد هـ • ثيبليك
	السيد م • كاولفوس
	السيد ب • بونتيخ
رومانيا	السيد أ • ساسو
زائير	السيد لونغو ب • نداغا
سرى لانكا	السيد هـ • م • غ • س • باليهاكّارا

السويد	السيد س • ليدغارد
	السيد ل • نوربيرغ
	السيدة إ • ساندبرغ
	السيد ج • لوندين
	السيد ج • بوو
الصين	السيد يو بيوان
	السيد ليانغ يوفان
	السيد لن شن
	السيد لي وايمين
فرنسا	السيد ف • دى لا غورس
	السيد ج • دى بوس
	السيد غسبرت
	السيد م • كوتور
فنزويلا	السيد أ • ر• تايلاردات
	السيد هـ • آرتيغا
كندا	السيد د • س • ماكفال
	السيد ج • سكينر
	السيد م • ك • هامبلين
كوبا	السيدة ف • بورودوسكي ياكيفيتش
	السيد ك • بازوس
كينيا	السيد س • شيتيمي
	السيد ج • ن • مونيو
مصر	السيد اى • أ • حسن
	السيد م • ن • فهمي
المغرب	السيد أ • الصقلي
	السيد م • شرايبي
المكسيك	السيد أ • غارسيا روبليس
	السيدة غونزالس ى • رينيرو
	السيد م • أ • كاسيريس
المملكة المتحدة	السيد د • م• سامرهيس
	السيدة ج • أ • لينك
منغوليا	السيد س • هـ • لخاشيد
	السيد ل • بايرت

نيجيريا	السيد و • أو • اكينسانيا
	السيد ت • أغويي — ايرونزى
الهند	السيد ش • ساران
هنغاريا	السيد اى • كوميفيس
	السيد س • غيورفي
	السيد أ • لاكاتوس
هولندا	السيد ر•هـ • فاين
	السيد هـ • فاغنماكرز
	السيد أ • أومس
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد س • س • فلورى
	السيد ف • دازيمون
	السيدة ك • كريتنبرغر
	السيد ج • أ • ميسكل
	السيد س • بيرسي
	السيد م • سانشيز
	السيد ميكولاك
اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد ر• ايشي
	السيد ك • شيمادا
	السيد ك • أودا
يوغوسلافيا	السيد ف • فويفوديتش
	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر• جايبال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيرازاتيغوى

السيد بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية): السيد الرئيس، أود اليوم أن أبدى بضع ملاحظات حول البند ٤ من جدول أعمالنا المتعلق بموضوع الأسلحة الكيميائية • ولكن قبل التطرق للمسائل الجوهرية ، أود أن أعرب عن ارتياح حكومة بلادى لمباشرة الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية أعماله في وقت مبكر ، ولسير عملية تحديد المسائل التي سيتم تناولها في التفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، بتوجيه ممثل السويد الموقر ، السفير ليدغارد ، سيرا جادا • ومن رأى وفد بلادى أن المناقشة داخل الفريق لم تستنفد بعد أغراض الولاية الحالية وأنه يمكن القيام بمزيد من العمل النافع ضمن نطاقها •

ولا يكاد المرء يحتاج الى التشديد على أهمية اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية حظرا شاملا وفعالا وقابلا للتحقق • فقد أبدت جميع الوفود الجالسة حول هذه المائدة رأيها المؤيد لابرام اتفاقية كهذه • وقد أتيحت لي في مناسبات عديدة فرصة التنويه بالأولوية التي تعطيها حكومة بلادى لفرض حظر كهذا على سلاح من أسلحة التدمير الشامل قائم بالفعل وخبيث بوجه خاص •

وقد أوضح الاتفاق على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والأسلحة التكسينية وتدميرهما أمورا ممكنا أن المفاوضات المتعددة الأطراف يمكن أن تؤدى الى نتائج ايجابية اذا تركزت على تدبير محدد من تدابير نزع السلاح • وصحيح أن الاتفاقية التي جئت على ذكرها منذ هنيهة لا يمكن أن تصلح نموذجا لحظر يفرض على الأسلحة الكيميائية • وينطبق هذا على مجالات عديدة ، ولكنه ينطبق بصفة خاصة على مجال التحقق • ومع ذلك ، فان هذا الانجاز الهام ينبغي أن يشجعنا على حل المشكلة المتصلة باتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية، وهي أعسر بكثير ولكنها في الوقت نفسه أهم بكثير •

وكانت جمهورية المانيا الاتحادية قد تخلت من جانبها منذ عام ١٩٥٤ عن انتاج واحتياز الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية • وهي ، مع أغلبية الدول ، طرف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر استعمال الأسلحة البكتريولوجية والكيميائية في أوقات الحرب ، والذى انضمت اليه دون تحفظات • وهذا ما دفعها الى الاشتراك ، عقب ورود أنباء متعددة عن استعمال الأسلحة الكيميائية في مناطق عديدة من العالم ، في تقديم القرار ٣٥/١٤٤ جيم الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة • وتأمل حكومة بلادى في أن يتم البدء ، في وقت مبكر ، بالتحقيق النزيه الذى قررت الجمعية العامة في هذا القرار اجراءه •

وأود أن أركز ملاحظاتي على بعض جوانب حظر الأسلحة الكيميائية التي كانت محل نقاش مسهب بشكل خاص داخل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية •

ومن هذه الجوانب مسألة الأنشطة الواجب حظرها • وبالنسبة لأولئك المطلعين على اللغة التي يستخدمها الفريق العامل ، أستطيع أن ألخص موقف حكومة بلادى بأنه يؤيد " البديل ١" • واسمحوا لي أن أوجز الأسباب التي دعت الى اتخاذ هذا الموقف •

ان اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية لا بد لها ، في رأينا ، من أن تكون شاملة • وينبغي أن تتعهد الأطراف فيها بعدم القيام بتاتا باستحداث أو انتاج أو بأى طريقة أخرى احتياز أو تخزين أو الاحتفاظ بذخائر أو نبائط مصممة خصيصا لاحداث الموت أو أى ضرر آخر للانسان عن طريق الخصائص السامة للعوامل الكيميائية التي تم اطلاقها نتيجة لاستعمال هذه الذخائر أو النبائط •

وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تتصل الاتفاقية على تدمير المخزونات القائمة في غضون فترة معقولة •وفي هذا الصدد ، وبالاشارة الى بعض الأنباء التي تناقلتها الصحف والتي تزعم بأن تدمير الأسلحة الكيميائية يكلف مبالغ باهظة ، أود أن أقول انه تم تطوير وبناء منشأة في جمهورية المانيا الاتحادية لتدمير العوامل السامة المتبقية من الحربين العالميين الأولى والثانية ، التي لم يتم تدميرها سهوا ، والتي لا يزال يتم العثور عليها اليوم من حين لآخر • وتتيح هذه المنشأة تدمير العوامل بتكلفة معقولة وبدون تعريض البيئة للخطر •

ونحن نرى أن تكرار الحظر الوارد في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، أي عدم استعمال الأسلحة الكيميائية ، ليس من شأنه أن يعزز اتفاقية تبرم مستقبلا وأن ازدواجية هذا الحظر قد يفضي الى اثارة الشكوك حول التزام الدول التي انضمت الى بروتوكول جنيف ، ولكنها لم تنضم بعد الى الاتفاقية • وينبغي أن يكمل الاتفاقان الواحد منهما الآخر ، بدلا من أن يكونا متطابقين وفضلا عن ذلك ، فان حظر استعمال الأسلحة الكيميائية مقبول على نطاق عالمي بوصفه قانون العرف الدولي •

وعلاوة على ذلك ، فان هذا الموقف يتفق مع الرأي العام للحكومة الاتحادية القائل بضرورة تجنب تدابير اعلانية صدفة كمجرد ازدواج الالتزامات القانونية • ومن هنا ، فاننا نرحب بمشاطرة العديد من الوفود لرأينا ، آملين أن يتم انتهاج هذه السياسة في مجالات أخرى •

بيد أننا نشعر بأنه يمكن أن تكون هناك حلقة وصل بين هذين الصكين ، وهي مسألة سأعود اليها في جزء لاحق من هذا البيان •

ولا تؤيد حكومة بلادي الرأي القائل بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تشمل حظر الأنشطة والمرافق والمواد الوقائية • وفي رأينا أن هدف الاتفاقية ينبغي أن يقتصر على حظر الذخائر والنبائط المبينة أعلاه دون تقويض التدابير الوقائية الأولية •

وآمل أن ييسّر وجود الخبراء أعمالنا بشأن المسألة العسيرة المتمثلة في تعريف الأسلحة الكيميائية • وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى ورقة عمل (CCD/458) مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ أوردت فيها جمهورية المانيا الاتحادية عرضا لتعريف عوامل الحرب الكيميائية •

والتحقق الكافي هو في آن واحد أهم وأعسر مشكلة ينبغي حلها • غير أننا نشعر بأن الوقت قد حان لبذل محاولة جادة بغية ايجاد حل يكون مقبولا لدى جميع الدول • ومما يشكل مصدر تشجيع لنا أن وثيقتين هامتين وجديدتين نسبيا تنوهان بالحاجة الى التحقق •

أولا ، ينص البيان المشترك بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية حول التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ في ٧ تموز / يوليه ١٩٨٠ (CD/112) على أن كلا الطرفين المتفاوضين " يعتقدان أن الوفاء بالالتزامات المضطلع بها بموجب الاتفاقية المستقبلية يجب أن يخضع للشرط الهام المتمثل في التحقق الكافي " •

ثانيا ، يشير تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية المقدم الى لجنة نزع السلاح والمؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٠ (CD/131/Rev.1) الى التقاء عام في وجهات النظر بين الوفود التي اشتركت في النقاش يتمثل في التسليم " بأهمية التحقق الكافي " والاعتقاد بأن " تدابير التحقق ينبغي أن تكون متناسبة مع نطاق الحظر ومع الجوانب الأخرى للاتفاقية " •

ويبدو للأسف أنه لا تزال هناك هوّة واسعة بعض الشيء تفصل بين تلك الوفود التي تحبذ نهجا يقوم بصفة أساسية على تدابير التحقق الوطنية وبين الوفود التي ترى أن التحقق ينبغي أن يستند أساسا الى تدابير دولية • وسوف يتم اجراء المزيد من النقاش حول هذه المسألة داخل الفريق العامل ، بيد أنه من المناسب ابداء نقطة واحدة هامة الآن ، وهي أنه ما دام توقيع دولة لا يكفي لاقناع جميع الأطراف بأنها ستراعي حقا جميع أحكام المعاهدة - واذا لم يكن الأمر كذلك اليوم أو في المستقبل المنظور فلن تكون هناك حاجة الى التحقق مطلقا - فان توقيع رئيس وكالة تحقق دولية لاثبات أن الدولة التي تستخدمه لا تدلس سيكون كالأول عديم القيمة • وللمرء أن يرثي لهذه الحالة ، ولكنه لا يستطيع انكارها •

وهذا هو السبب في أن حكومة بلادي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن تدابير التحقق الدولية وحدها هي التي يمكن أن تعطي الدول ضمانا جديرا بالثقة بأن جميع الأطراف تراعي حقا حظر الأسلحة الكيميائية • الا أنه يتعين لكي تكون هذه التدابير فعالة أن تشمل عمليات تفتيش موضعي الزامية لا غنى عنها ، اعتبارا من اليوم ، اذا أرادت هيئة تحقق أن تستوثق من عدم وجود أنشطة مخالفة للاتفاقية • ولذا ، فان حكومة بلادي ترحب بالتقاء الآراء الوارد في تقرير الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، والمتمثل في أن عمليات التفتيش الموضعي ينبغي ادماجها في الاتفاقية في ظروف واجراءات معينة •

وقد تخلت جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بموجب معاهدة بروكسل لعام ١٩٥٤ ، عن صنع الأسلحة الكيميائية • ومنذ ذلك الحين ، قامت وكالة خاصة بالتحقق من مراعاة هذه المعاهدة • ويتم حاليا اجراء فحوصات منتظمة على المصانع الكيميائية في شكل عمليات تفتيش موضعي بغية التحقق من عدم انتاج مواد مصنفة كأسلحة كيميائية • ويتضح من تجربة ما يربو على عشرين سنة بكثير أنه من الممكن التحقق بشكل كاف من حظر انتاج الأسلحة الكيميائية بوسائل معقولة ودون الاضرار بالمصالح التجارية للصناعة الكيميائية •

وكانت حكومة بلادي قد اطلعت في حلقة دراسية عقدت في جمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٧٩ فريقا يضم ٥٥ خبيرا من ٢٤ دولة على خبرتنا في ميدان التفتيش الموضعي • وتم تقديم نتائج الحلقة الدراسية هذه الى لجنة نزع السلاح في شكل ورقة عمل (CD/37 مؤرخة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩) • وفي العام الماضي كانت عدة اعتبارات أقرب عهدا قد قدمت الى الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بوصفها الوثيقة CD/CW/WP.5 المعنونة " أثر عمليات التفتيش الموضعي للانتاج المدني الحالي على الصناعة الكيميائية " • وعلاوة على ذلك ، أتيحت لوفد بلادي في اجتماع غير رسمي خارج عن دائرة اختصاص الفريق فرصة اعطاء وصف مفصل لتجربة جمهورية ألمانيا الاتحادية في ميدان عمليات التفتيش الموضعي •

وانطلاقا من الاهتمام الكبير الذي صادفته هذه الأنشطة ، نخلص الى أن هناك تقديرا متزايدا لموقفنا • ونأمل في أن تؤدي المناقشات داخل الفريق العامل الى زيادة تضييق الهوة التي لا تزال تفصل بين الآراء حول هذه المسألة •

اسمحوا لي أن أعود الى حلقة الوصل - التي أشرت اليها آنفا - بين بروتوكول جنيف وحظر يفرض على الأسلحة الكيميائية • ان حكومة بلادي ترى أنه يمكن ايجاد هذه الحلقة عن طريق تضمين حظر الأسلحة الكيميائية اجراءا من اجراءات التحقق يضمن مراعاة البروتوكول • ونظرا للاقرار الواسع

النطاق بضرورة التحقق الكافي وكون بروتوكول جنيف لا ينص ، في الواقع ، على أى تحقق البتة ، فان مثل هذا الحكم ينبغي ألا يثير صعوبات مستعصية •

ومن شأن آلية تحقق خاصة ببروتوكول جنيف أن تحظى ، على وجه الخصوص ، بأهمية في حالتين اثنتين :

- خلال الفترة اللازمة لتدمير الأسلحة الكيميائية ، يمكن الزعم بأن دولة من الدول قد استعملت الأسلحة الكيميائية وسوف يتطلب هذا الزعم تحققا •
- بعد انتهاء هذه المدة يمكن أن تنشأ حاجة الى التحقق من أن الدول لم تستعمل أية مخزونات لم يتم تدميرها سهوا أو عمدا •

وسيرحب وفد بلادى بأية اقتراحات قد تتوفر لدى الوفود بشأن هذا المقترح التمهيدى للغاية الذى طرحته منذ لحظات •

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أبدى ملاحظة واحدة بخصوص تنظيم أعمالنا • فقد سبق لي أن أعربت في البيان الذى أدليت به في الجلسة العامة بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٨٠ عن بعض الشكوك حول ما اذا كانت اللجنة قد استغلت الوقت المتاح لديها أفضل استغلال ممكن • وحتى بحضور الخبراء ومضاعفة جلسات الفريق العامل ، فاني أشك في أننا سنتمكن من حل جميع المشاكل القائمة في غضون فترة زمنية مناسبة • واذا كنا نعتقد حقا أننا نقترب من تسوية المشاكل المعلقة ، فلعله ينبغي لنا أن نخصص جزءا من وقت اللجنة للاقتصار على معالجة حظر يفرض على الأسلحة الكيميائية • وأعلم أن هناك بنودا أخرى مدرجة في جدول أعمالنا ، وأعلم أن هذه البنود أيضا ينبغي معالجتها على وجه الاستعجال • ولكن اذا أمكن أن يزيد تنظيم أعمالنا على نحو آخر من سرعة احراز تقدم ملحوظ في هذا الميدان ، فانني أعتقد أن التفكير في هذه المسألة يستحق العناء •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تكلم بالروسية ، ترجمة عن الانكليزية) : يود وفد الاتحاد السوفياتي أن يتكلم اليوم عن البند ٢ من جدول الأعمال •

لقد عكست كلمات ممثلي عدد من الدول قلقا بالغا حيال سباق التسلح النووى المتواصل • وهذا دليل واضح على الانزعاج المتزايد الذى يسود العالم ، اذ لم يوضع حد بعد لعملية تكديس وتحسين الأنواع البالغة الخطورة والشديدة الفتك من تلك الأسلحة •

ولا حاجة بالطبع لاثبات أن التهديد المخيم على سلم الشعوب وأمنها انما ينشأ من جراء سباق التسلح الجنوني ولا سيما سباق التسلح النووى • وقد أشير عن حق بأن خطى مفاوضات نزع السلاح والنتائج التي أسفرت عنها بعيدة كل البعد عن اللحاق بالخطى السريعة والمدى المتسع لسباق التسلح ، وأولا وقبل كل شئ سباق التسلح النووى • وأدى عدم احراز تقدم ملموس صوب الحد من سباق التسلح الى ارتفاع لم يسبق له مثيل في نمو الانفاق العسكرى في العالم حتى بلغ الآن ، كما جاء في رسالة الأمين العام ، ٥٠٠ بليون دولار سنويا •

ولا شك في أن مشكلة وقف سباق التسلح النووى مشكلة مفرطة التعقيد • ولكن يجب حلها ، وحلها بدون تأخير •

ان واجب لجنة نزع السلاح الأول بالفعل - اذا ما انتهجت بالطبع نهجا جادا ومسؤولا - هو أن تنكب على المسألة المتعلقة بكبح سباق التسلح النووى •

ومن الواضح تماما أن حل مشكلة حظر الأسلحة النووية ربما كان أسهل بكثير وقتما بدأت هذه الأسلحة في الظهور • وتعلمون انه في ذلك الوقت ، في ١٩٤٦ ، قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحا لابرام اتفاقية دولية للحظر الدائم لانتاج الأسلحة الذرية واستعمالها • وفي السنوات اللاحقة ، قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحات ملموسة أخرى متنوعة كان من شأن تنفيذها ضمان وقف انتاج الأسلحة النووية ووقف تكديس مخزونات تلك الأسلحة •

لكن الاقتراحات السوفياتية قوبلت باقرار سياسات للتعجيل بسباق التسلح النووى ، من منطلق رغبة ، ثبت أنها غير واقعية تماما ، في الاحتفاظ بالاحتكار النووى ومواصلته •

ولم يتوان بلدى عن جهوده من أجل وضع حد لسباق التسلح النووى وضمان نزع السلاح النووى •

هكذا قدم الاتحاد السوفياتي في ١٩٧٨ بالاشتراك مع عدد من البلدان الاشتراكية اقتراحا لبدء مفاوضات حول انهاء انتاج الأسلحة النووية وتدمير تلك الاسلحة • وطرحت مقترحات ملموسة على لجنة نزع السلاح للنظر في اجراء مفاوضات لوقف انتاج كل أنواع الاسلحة النووية وتخفيض المخزون منها تدريجيا حتى يتم تدميرها بالكامل • وأعني بذلك الوثيقة CD/4 • عندما قدمنا ذلك الاقتراح أكدنا على أن تنفيذ التدابير في مجال نزع السلاح النووى ينبغي أن يدعم في الوقت ذاته بتعزيز الضمانات القانونية ، السياسية والدولية ، لأمن الدول جميعا •

وفي معرض تأييده لتطبيق تدابير جذرية في مجال نزع السلاح ، اقترح الاتحاد السوفياتي أيضا ، ومازال يقترح ، تدابير جزئية مصممة لسد طرق تصعيد سباق التسلح النووى ، الطريق تلو الأخرى • وعلى وجه الخصوص ، يعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة على مسألة الحظر العام الكامل لتجارب الاسلحة النووية ، ووضع تدابير تحول دون امكان شن هجوم مفاجئ بأسلحة نووية أو استعمالها بدون تصريح أو بصورة عرضية ، وتدابير أخرى لتوطيد نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، ومشكلة تقديم ضمانات أمنية الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وتعلمون أن المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، الذى انتهى مؤخرا ، عرض اقتراحات جديدة بنّاءة واسعة النطاق لتعزيز السلم ، وتعميق الانفراج ، وكبح سباق التسلح بما فيه التسلح النووى • وتهدف هذه الاقتراحات البنّاءة الى توجيه الاحداث الدولية الى مجرى استحداث تفاهم وتعاون متبادلين من أجل الاقلال من خطر الحرب وازالته ، وضمان أمن كل الدول والشعوب •

لقد أشار كثير من الممثلين ، في غضون الاسابيع القليلة الماضية وفي معرض حديثهم عن البند ٢ من جدول الأعمال ، الى مسائل عامة شملت مبدأ الأمن الوطني ، ومفهوم الردع ، وتكافؤ القوى الاستراتيجية ، وأشياء أخرى •

وجاء الدور اليوم على الاتحاد السوفياتي ليتكلم عن هذه الأمور •

ان مشكلة نزع السلاح من أشد مشاكل السياسة العالمية المعاصرة تعقيدا • ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى أنها مشكلة تمس أكثر من غيرها المصالح الأمنية للدول • وتنطوى المفاوضات

حول هذه المشكلة على مسائل ذات طبيعة ليست سياسية فحسب بل أيضا عسكرية وعلمية وتقنية ، وعلى مسائل أخرى كذلك • وفي هذا السياق ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مفاهيم الاستراتيجية العسكرية وكذلك مختلف النهج المتبعة لتقييم العوامل الرئيسية في تطور المجتمع البشرى • ويفسر هذا بصورة خاصة لماذا كان التوصل الى اتفاق في مجال نزع السلاح أمرا صعبا للغاية ، وهو ما أثبتته التجارب - بما فيها التجربة داخل لجنة نزع السلاح •

ان أحد الشروط المسبقة البالغة الاهمية من أجل اجراء مفاوضات ناجحة بشأن مسألة نزع السلاح هو مراعاة مبدأ عدم المساس بمصالح الأمن الوطني في البلدان المشاركة في المفاوضات • وقد ورد هذا المبدأ في عدد من الوثائق الدولية باعتباره القاعدة الاساسية لاتفاقات نزع السلاح • فمثلا ، جاء في البيان المشترك السوفياتي الامريكي الصادر في أيلول /سبتمبر ١٩٦١ عن المبادئ المتفق عليها لاجراء مفاوضات لنزع السلاح : " ينبغي أن تكون تدابير نزع السلاح العام الكامل متوازنة ، بحيث لا تحصل أى دولة أو مجموعة من الدول ، في أى مرحلة من مراحل تنفيذ المعاهدة، على امتيازات عسكرية ، وبحيث يكون الأمن مضمونا بالتساوى للجميع " •

كما أن البيان الختامي للمشاورات التحضيرية المتعلقة باجراء مفاوضات حول التخفيض المتبادل في القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى سجل اتفاقا بين المشتركين في محادثات فيينا على أن التدابير الملموسة " ينبغي أن توضع بعناية من حيث المدى والتوقيت بحيث تتمشى في كل الأوقات ومن كل الوجوه مع مبدأ عدم المساس بأمن أى من الأطراف " •

وفي معرض التحضير للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وفي أثناء الدورة ذاتها ، شددت دول كثيرة على الشرط المسبق البالغ الاهمية لنجاح مفاوضات نزع السلاح ، ألا وهو ضرورة ارتكاز تلك المفاوضات على أساس مبدأ عدم المساس بالمصالح الأمنية للدول • وشددت أيضا الوثيقة المقدمة من البلدان الاشتراكية الى اللجنة التحضيرية لتلك الدورة على أهمية مراعاة ذلك المبدأ •

كما جاء في الوثيقة الختامية لتلك الدورة الاستثنائية انه " ينبغي أن يتم اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة ، من شأنها أن تضمن حق كل دولة في الأمن ، وعدم حصول أى دولة أو مجموعة من الدول في أى مرحلة على امتيازات دون سواها • وينبغي في كل مرحلة أن يكون الهدف هو الأمن غير المنقوص اعتمادا على أدنى مستوى ممكن من الأسلحة والقوات العسكرية " •

وعلى هذا فان مبدأ عدم المساس بالمصالح الأمنية للدول كأساس للاتفاقات الدولية في قضايا نزع السلاح أمر معترف به على أوسع نطاق • ولكن الآراء تباعدت كثيرا حول التفسير الفعلي لمفهوم " مصالح الأمن الوطني " • وظهرت آراء أخرى مؤداها أن هذا المفهوم لا ينطبق عليه تعريف محدد • فالمؤلف الامريكي ج • فرانكل ، الذى كتب دراسة حول هذه المسألة ، يجزم بأن غموض هذا المفهوم ، وعدم وجود أى اتفاق على تعريف محدد له ، واتباع المعايير التجريبية حياله بصرف النظر عن نوعيتها ، كلها أمور تحول دون تطبيقه بدقة • وكذلك السياسي الامريكي المشهور ج • فولبرايت يعتبر مفهوم المصالح الوطنية مفهوما ذاتيا الى أقصى حد ، يتكون من خليط من العناصر مثل العزة الوطنية ، والانفعالات الجماعية ، وخيلاء الزعماء ، وعناصر كثيرة أخرى •

وجزم الكاتب الامريكي لستر براون في مقاله عن اعادة تعريف الأمن الوطني بأن مفهوم ضمان مصالح الأمن الوطني ينبغي أن يتعدى اليوم الاعتبار القاصر على الجوانب العسكرية • فقد قال

ان النهج العسكرى السائد حيال الأمن الوطني يفترض ان التهديد الرئيسي للأمن يأتي من دول أخرى • ولكن تهديدات الأمن قد لا تنجم الآن عن العلاقات بين الدول بقدر ما تنبع من العلاقة بين الانسان والطبيعة • أى أنه لاحظ في هذا الشأن الأهمية المتزايدة من أجل مستقبل الجنس البشرى ككل ومستقبل كل دولة ، التي تكتسبها عناصر خاصة معينة مثل التلوث البيئي ، ونقص المصادر الهامة للمواد الخام ولا سيما مصادر الطاقة الخ ••• ورأى أن حاجة الدول الى مجابهة هذه التهديدات ومعالجتها تعاونيا توحي بأن الدور العسكرى في ضمان رخاء الأمة وبقائها أصبح أقل أهمية نسبيا مما كان عليه في السابق •

وطبيعي أن التلوث البيئي ونهب الموارد الطبيعية يجحفان الى حد خطير بمصالح التنمية الاقتصادية للدول وبتعاونها الدولي ، ويتسببان في بعض الحالات في اثارة نزاعات محلية ، وقد يؤديان اذا توفرت ظروف معينة الى تدهور الحالة الدولية ككل • وفي ظل الظروف الراهنة ، اذا تدجج العالم بالسلاح ، وقاد سباق التسلح الجنس البشرى الى حافة افناء ذاته ، وفق ما جاء في احدى وثائق الامم المتحدة ، فان ما يهدد السلم العالمي ومصالح الأمن الوطني للدول هو بالدرجة الاولى امكان استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضدها من جانب دولة أخرى أو دول أخرى • واذا بلغت الآثار المترتبة على هذا التهديد مستوى الآثار المضرة الناجمة عن أى من العوامل الأخرى في الحياة الدولية ، كالعوامل الإيكولوجية مثلا ، فمعنى ذلك الإخفاق ، ليس في رؤية واقع العالم المعاصر فحسب ، بل وفي الاستهانة بالصبغة الملحة والاهمية الحيوية للنضال ضد سباق التسلح الذى يمثل أكبر خطر في هذا الزمان •

كيف لنا اذن أن نفسر مفهوم ضمان مصالح أمن الدول ؟ اننا نرى أن هذا المفهوم ينطوى أولا وقبل كل شئ على حماية استقلال الدولة وسيادتها وسلامتها الاقليمية وحرمة حدودها ، وعدم مشروعية التدخل في شؤونها المحلية بأى ذريعة كانت •

لقد نص دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أن الدفاع عن المصالح العليا للاتحاد السوفياتي هو أحد الواجبات الرئيسية في السياسة الخارجية للبلد • وحماية مصالح الأمن الوطني للدول مضمونه بمجموعة واسعة من العوامل العقائدية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية • ويرتهن تطبيق هذه العوامل مباشرة بالمميزات الاجتماعية والاقتصادية والطبقية لدولة ما ، وبالكفاءات الكامنة فيها ، وأخيرا بدورها ومسؤولياتها في الشؤون الدولية ومصالحها السياسية والاستراتيجية وهلم جرا •

من هنا يصبح ضمان المصالح الأمنية للدول مرتبطا ارتباطا متلازما بقدراتها الدفاعية • وهذا هو السبب الذى جعل الاتحاد السوفياتي يطالب بشدة واصرار بمراعاة مبدأ عدم المساس بالمصالح الأمنية بجذافيره عند التفاوض على الحد من سباق التسلح ونزع السلاح •

ان المقابل العكسي لمبدأ عدم المساس بمصالح الأمن الوطني للدول هو مفهوم التفوق العسكرى • وهو مفهوم يمثل العقبة الرئيسية التي تعوق التقدم والنجاح في مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح • ومع ذلك فما زال بعض المشاركين في تلك المفاوضات يوجهون دعوات دورية لابرام اتفاقات يجنون من ورائها امتيازات عسكرية وتفوق على الاطراف الاخرى في المفاوضات • وكلنا يعرف كم من مرة أحبطت مثل تلك المحاولات ، فهي لا تؤدى الا الى قيام صعوبات اضافية في سبيل الاتفاق • وبالرغم من ذلك ما زال هناك من ليس لديه الاستعداد بعد لنبذ مفاهيم التفوق العسكرى التي لا يرجى منها فائدة في مفاوضات نزع السلاح •

وفي علم السياسة لا يضمن الاعتماد على قوة الأسلحة وعلى التفوق العسكرى على الآخرين استتباب سلم دائم ممتد أو أمن عالمي ، بل ان هذا الأسلوب لا يضمن أمن كل دولة على انفراد ، ولطالما أثبت التاريخ أن لكل فعل رد فعل • فظهور نوع جديد من الأسلحة في حوزة أحد الأطراف يؤدى حتميا الى ظهور السلاح ذاته ، ان لم يظهر سلاح أكثر تطورا ، في حوزة الطرف الآخر • ويكفي أن نعيد الى الأذهان على سبيل المثال بعض الحقائق في هذا الصدد • لقد استحدثت القنبلة الذرية في الولايات المتحدة الأمريكية واستعملت في ١٩٤٥ • فرد الاتحاد السوفياتي على ذلك باستحداث قنبلته الذرية بعد أربع سنوات من رفض الاقتراح الذى قدمه لحظر استعمال الطاقة الذرية لأغراض عسكرية ، أى في ١٩٥٠ • وأجرى أول تفجير نووى حرارى في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٥٢ ، وما ان انقضت سنة ، أى في ١٩٥٣ الا واضطر الاتحاد السوفياتي الى استحداث سلاح نووى حرارى • وفي ١٩٦٠ كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي البادئة باستحداث غواصة ذرية مزودة بصواريخ تسيارية ، وبعد أربع سنوات كان الاتحاد السوفياتي يشغل غواصات مماثلة • وفي ١٩٧٠ بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بتجهيز صواريخ عابرة للقارات مزودة برؤوس حربية متعددة الشحنات ، فاضطر الاتحاد السوفياتي بعد سنوات قليلة الى المعاملة بالمثل فاستحدث منظومات من النوع ذاته •

وهنا أنتقل الى مثال أقرب عهدا • اقترح بلدنا منذ مدة قصيرة حظر استحداث منظومة الصواريخ البحرية " ترايدنت " في الولايات المتحدة الأمريكية وحظر منظومة مماثلة في الاتحاد السوفياتي • ولكن ذلك الاقتراح لم يقبل ، فاستحدثت تبعا لذلك الغواصة الجديدة " أوهايو" المزودة بصواريخ " ترايدنت - ١ " في الولايات المتحدة كما استحدثت منظومة " تايفون " المماثلة في الاتحاد السوفياتي •

وينطبق المثل أيضا على قارة أوروبا • فلو لم تنشأ فيها قواعد أمامية للأسلحة الأمريكية وصواريخ نووية متوسطة المدى تملكها بلدان أخرى أعضاء في حلف الأطلسي ، لما واجه الاتحاد السوفياتي الحاجة الى عمل توازن مضاد لهذه الأسلحة •

ومازالت محاولات أخرى تجرى لتأمين التفوق العسكرى على الاتحاد السوفياتي ومنظمة معاهدة وارسو • ولا أدل على ذلك من الخطط التي تصمم لانتاج الأسلحة النيوترونية ونشرها في أوروبا • وكان أحد من أيدها مؤخرا الجنرال ب • روجرز ، القائد العام لقوات حلف الأطلسي •

تشهد كل الأمثلة ، وهي عديدة ، بالحماقة التامة التي تتصف بها محاولات الاعتماد على امكانية واحدة هي امتلاك أى نوع أو منظومة من الأسلحة العصرية في ظروف التطور العلمي والتكنولوجي ، وتسخير الموارد الجمة لاستحداث تكنولوجيا عسكرية وتحسينها • ان التحدى الذى جابهه الاتحاد السوفياتي في مجال صناعة الأسلحة هو الذى أجبره على مقابلة هذا التحدى بمثله •

وفي تقرير عنوانه " دراسة شاملة عن الأسلحة النووية " أعده فريق من الخبراء ، وردت هذه الملاحظة " ان وجهة النظر التقليدية ... ان القدرات العسكرية للدولتين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية) سوف تزداد نتيجة لعملية الفعل ورد الفعل ، وتكون النتيجة في نهاية المطاف بقاء الوضع الراهن ولكن بمستوى أعلى من الأسلحة • وهذا هو مايشار اليه كثيرا بأنه دوامة سباق التسلح " • ونحن نوافق تماما على هذه الملاحظة • وأوضح الخبراء الذين أعدوا الدراسة

التي أشرت الآن اليها عن الأسلحة النووية انه يبدو مستحيلا فعلا بلوغ تفوق نووي عندما تكون القوات الاستراتيجية عديدة وموزعة ومحمية كما هي الآن •

لا يبقى في ظل هذه الظروف مسلك معقول سوى وقف سباق التسلح الباهظ التكاليف ، واجراء مفاوضات تهدف الى ضمان مراعاة مبدأ التساوي والأمن المتساوي على مستوى أدنى بين الأطراف •

وسباق التسلح لا يضمن أمن أي دولة أو مجموعة من الدول • بل على العكس ، كلما تحققت خطوة جديدة صوب تحسين الأسلحة العصرية واستحداث أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، زاد العالم اضطرابا وخطر الحرب اقترابا •

وأفضل ضمان للمصالح الأمنية للدول هو تحقيق أوضاع تتسم بالسلم وتخفيف حدة التوتر الدولي ، وتدعيمها بتدابير ملموسة في مجال الحد من الأسلحة ، ونزع السلاح • وكلما كان السلم أكثر دواما واستقرارا زاد الأمن الذي تصبو اليه الدول والشعوب • هذا هو الاستنتاج الذي انبثق عبر قرون عديدة من تاريخ الجنس البشري • ان الطريق صوب توطيد السلم والأمن العالميين لا تفضي الى محاولات لتأمين التفوق العسكري على الدول الأخرى ، ولا الى السياسات التي اشتد التبجح بها وهي العمل " من موقع القوة " ، بل تقود صوب نهج واقعي ومسؤول لتقييم الحياة العالمية ، والاستعداد لاقرار تدابير فعالة وملموسة في مجال نزع السلاح أساسها مبدأ عدم المساس بالمصالح الأمنية لكافة الأطراف •

ان موقف سياسة القوة ، والرغبة في كسب تفوق عسكري يتجليان فيما يسمى بمذهب الردع • وقد أعرب عدد من الوفود في كلماتهم أمام لجنة نزع السلاح عن آرائهم حول هذا المذهب • وساق ممثلو المملكة المتحدة وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية مبررات له • وفي ٢٦ شباط / فبراير في محاولة من ممثل المملكة المتحدة لتفسير مذهب الردع تفسيرا أقل ما يقال عنه أنه مبسط ، مثله بجهاز الانذار المستعمل ضد اللصوص ، وبكلب حراسة يساعد صاحب المنزل المحترم في حماية ملكيته المنزلية من مخططات الأشرار • وهذا المثل يبدو لنا غير ملائم في حد ذاته سواء من ناحية الشكل أم المضمون • اذ عندما يكون الكلام على مستوى العلاقات بين الدول يجب أن يتسم الحديث بنوعية مختلفة وأن تكون المبادئ المطبقة عليه مختلفة عن تلك التي اصطنع بها المثل المضروب •

أما نحن فنتبع حيال هذه المسألة نهجا آخر : لا ينبغي النظر الى المشكلة من زاوية صاحب المنزل المحترم واللصوص ، وانما من زاوية ضمان سلامة الجيران الذين يعيشون في عمارة واحدة اسمها الكوكب الأرضي • ونعتبر أن ضمان سلامة كل ساكن من سكان هذا المنزل سوف يصبح أمرا يسيرا اذا تم اعداد تدابير عامة لا تضر بمصالح أي طرف ولا تبث في أحد الجيران الخوف من الآخر • ورغم أن ممثل المملكة المتحدة قال ان أساس مذهب الردع هو الرغبة في " افزاع " " سارق " محتمل ، الا أن الحقيقة الواقعة هي أن مذهب الردع يتوخى امكانية هجوم يشنه أحد الجارين على الآخر ، ويؤدي الى تفاقم النزاع بطريقة حتمية ، كما يؤدي أيضا ، وهنا نعود الى موضوع نقاشنا ، الى اطلاق العنان لحرب نووية • ويمكن التحقق من امكانية شن الهجوم التي يتوخاها هذا المذهب ، وذلك من خلال عدد من التدابير العملية التي وضعتها الدول التي تبنته •

حاكم مثلا الأمر الشهير رقم ٥٩ لرئيس الولايات المتحدة • انه مستوحى أساسا من امكانية شن هجوم نووي " وقائي " يأمل مبتدعو مذهب الردع أن يكسبوا به حربا نووية •

وطبيعة مذهب الردع بعيدة عن كونها دفاعية ، وقد وردت باشارة واضحة تثبت ذلك في الوثيقة التي ذكرناها من قبل بعنوان " دراسة شاملة عن الأسلحة النووية " • تلاحظ تلك الدراسة بصفة خاصة أن الردع " يعتمد أساسا على القدرة الهجومية ، بمعنى القدرة على الحاق أضرار بالعدو لا يحتملها • وهذا هو الواقع حتى في حالة التفكير في اللجوء الى الردع بالرفض ، أى التهديد باستعمال أسلحة نووية تعبوية في حالة نشوب نزاع ميداني مسلح محدود ، لأن هذا الردع ينطوى على خطر تصعيد مستويات الاشتباك النووى ويحتوى في حد ذاته منذ البداية على عنصر الردع بالعقاب ، وهو العنصر الذى سيتغلب في نهاية المطاف على العناصر الأخرى " •

ولقد تعرضت عدة جوانب من مذهب الردع للانتقاد : فهو مذهب يشكل درجة كبيرة من الخطورة لأنه يطلق العنان لكارثة نووية حرارية في جميع أنحاء العالم ، ويشكل تهديدا بصفة أساسية على عدد عديد من المدنيين ، ولأنه يعتمد على توازن مضطرب أساسا • وفي نهاية الأمر لن يصبح هذا المذهب حلا مقبولا يوم ثبتت عدم فعالية الردع •

وكل الوفود الحاضرة هنا تعي بطبيعة الحال أن مذهبي الردع والتفوق العسكرى تعرضا للادانة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وعلى وجه التحديد نصت الفقرة ١٣ من تلك الوثيقة على أنه " لا يمكن اقامة سلم وأمن دوليين دائمين اذا كدست الأحلاف العسكرية الأسلحة ، ولا يمكن تدعيمها بتوازن ركيك قائم على الردع أو على مذاهب التفوق الاستراتيجي " • وقد أثار عدد كبير من الممثلين هذه الملاحظة ذاتها هنا في اللجنة •

فقد قال ممثل الهند في ٣ شباط/فبراير " ويود وفدى أن يبين أن مفهوم الردع ينطوى على التزام ضمني بالاستمرار في سباق التسلح النووى والاسراع فيه " •

لعل الجميع يدركون الآن بوضوح ، الا اذا تعمدنا غض الطرف عن واقع العالم الحديث ، ان التكديس المتزايد للنبائط النووية — وهو من مقتضيات مذهب الردع — لن يسهم بأى طريقة ، لا في الحفاظ على حالة السلم ولا في منع نشوب الحرب • ومن العبث أيضا الاعتماد على بلوغ تفوق في الأسلحة النووية في الوقت الذى تتساوى فيه القوات الاستراتيجية على المسرح الدولي • فقد أثبتت تجارب العقود الماضية فشل محاولات أحد الطرفين التفوق على الآخر في تكديس الامكانيات النووية •

ونوافق على الرأى الذى عبر عنه ممثل المكسيك في ٣ آذار/ مارس عندما قال انه يرفض تصديق اعتبار ما يسمى بـ " قدرة الردع " النووى مبررا لوجود الأسلحة النووية • ووصف عن حق الحجة التي مؤداها أن السلم المزعزع الذى دام طوال العشرين سنة الماضية قد قام على أساس الميزان المشحون بالرعب ، بأنها حجة غير مقنعة •

ان هذا النوع من المذاهب لا ينفع فعلا الا في التعجيل بسباق التسلح بما فيه التسلح النووى ، وتأجيل امكانية الوفاء بالواجبات العاجلة في مجال نزع السلاح الى أجل غير مسمى ، هذا ان لم يحل دونها تماما •

وكما سبق أن أوضحت عدة دراسات رسمية ، يؤدى الاتباع العملي لمثل هذه المذاهب الى زيادة خطر اندلاع حرب نووية مع كل ما ستسفر عنه من عواقب تدميرية مروعة على الجنس البشرى • لقد كان الهدف من الأمر رقم ٥٩ الذى ذكرته " المصادقة " الى درجة ما على فكرة مقبولية الحرب النووية واجبار الجنس البشرى على اعتياد هذا المنظور القائم • بل ان مبتدعي هذا المفهوم ذاتهم — وأقصد

بصفة خاصة وزير دفاع الولايات المتحدة السابق — اعترفوا أساسا بعدم صحة النظرية القائلة ان في الامكان احتواء الحرب النووية في داخل حدود محدودة وانها لن تتطور الى نزاع نووى شامل مع كل ما سوف يترتب على ذلك من تبعات •

ويشمل مذهب الردع والتفوق النووى أيضا النية في تطبيق خطط لنشر الأسلحة النيترونية في أوروبا • ويبدو أن يقول وزير دفاع الولايات المتحدة أن الغرض من نشر الرؤوس الحربية النيترونية هو المساعدة في " تعزيز القوات النووية التعبوية " للولايات المتحدة في الأراضي الاوروبية• ومن السهل تصور الوقع الذى ستخلفه تلك الخطط على الأوضاع في أوروبا ، وعلى الأوضاع العالمية الشاملة بصفة عامة • وليس من قبيل الصدفة أن تلقى هذه النوايا ادانة دولية واسعة النطاق • كما أدانها أعضاء كثيرون داخل اللجنة وأخص بالذكر كلمة السيدة ثورسون في الجلسة العامة للجنة التي عقدت في ٥ شباط/ فبراير • وهناك دليل اضافي على هذه الادانة يستشف من كلمة ألقاها مؤخرا وزير دفاع هولندا مؤداها أن الحكومة الهولندية لن تسمح بوضع أسلحة نيترونية في أراضيها •

وقال ممثل المملكة المتحدة في كلمته " لقد حفظت سياسة الردع حالة السلم في أوروبا طيلة ٣٥ عاما ، ومازالت صالحة المفعول حتى اليوم " • ولكنا نختلف تماما مع هذا الرأى • لأن نتيجة سياسة الردع كانت سباقا للتسلح لا حد له ، واغراقا للقارة الأوروبية بآخر أنواع الأسلحة النووية الاكثر خطورة ، ووضع أوروبا على حافة المجابهة النووية المحتملة •

واذا كان السلم قد دام في أوروبا طيلة ٣٥ عاما فالفضل في ذلك يرجع الى سياسة الانفراج• والى نضال كل الشعوب المحبة للسلام لمنع اندلاع حرب نووية وكبح سباق التسلح النووى •

أما الخدعة المفضلة — لأولئك الذين يتجنبون حل مشاكل نزع السلاح ويداومون على توطيد امكاناتهم العسكرية تحت ستار مذهب الردع وعلى أساس تشكيلة من المخترعات النظرية ، فهي الادعاء بأن الاتحاد السوفياتي يسعى للتفوق العسكرى ، وانه بلغ فعلا ذلك التفوق ، وان كل الآخرين مجبورون فعلا على اتخام ترساناتهم بغية اللحاق بالاتحاد السوفياتي •

بل وسمعنا أيضا كلمات على هذه الوتيرة في لجنة نزع السلاح • ففي أحد اجتماعاتنا مثلا، أعرب ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية عن قلقه " لاختلال ملحوظ في التوازن " زعم انه موجود " في مجال المنظومات النووية المتوسطة المدى في صالح الاتحاد السوفياتي " • ويبدو أنه اضطر لذلك القول لاعطاء مبرر عملي للمقرر الذى اتخذه حلف الأطلسي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بتحديث أنواع معينة من النبائط النووية التي تملكها الولايات المتحدة وتنزيعها في أوروبا • لم تكن لدينا أى نية في التطرق الى هذه المسألة ، ومادام ذلك حدث فقود استرعاء الانتباه الى الحشد الهائل من الأسلحة النووية من مختلف الأنواع في أوروبا الغربية وخاصة في جمهورية ألمانيا الاتحادية• وكلها تستهدف الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في منظمة معاهدة وارسو •

فوفقا لمقال نشرته مؤخرا مجلة " دير شتيرن " تحت عنوان معبر " جمهورية ألمانيا الاتحادية — قوة نووية مقنعة " ، تستطيع الجيوش الألمانية وقوات الولايات المتحدة أن تطلق في دقائق معدودة ضد أهداف مبرمجة مسبقا رؤوسا حربية يعادل مجموع شحناتها ٦ ملايين من الأطنان من المتفجرات التقليدية • ووفقا لبيانات وردت في " الكتاب الأبيض " لوزارة الدفاع لجمهورية ألمانيا الاتحادية يوجد فعلا ٣٨٦ صاروخ برؤوس نووية يصل مداها الى أكثر من ١٠٠٠ كيلو متر ، وهذه الصواريخ موضوعة في أراضي تلك الدولة وحدها • أما وفقا للمعلومات الصادرة عن جامعة هارفارد ،

ففي جمهورية ألمانيا الاتحادية ١٤٢٨ صاروخ نووى يصل مداها الى أبعد من ١٠٠٠ كيلومتر • هذا بالاضافة الى مالا يقل عن ٥١٢ رأس نووية يمكن اطلاقها بصواريخ استراتيجية من الغواصات الأربع الموضوعة تحت سيطرة حلف الأطلسي •

ولاتحتاج هذه الأرقام الى تعليق •

وكما لاحظ عدد من المعلقين • فان مخطط تجديد تسليح حلف الأطلسي في أوروبا الغربية معناه ، من وجهة النظر العسكرية ، انشاء قدرة لتسديد " ضربة تعجيز " أولى ضد الاتحاد السوفياتي يؤمل أن يتبعها شلل في قدرة ذلك البلد على شن أى هجوم ثأرى • وهذا يؤدى الى تبرير الاستنتاج التالي " ان امكانية اندلاع حرب نووية تزداد " • وهنا أود أن أقتبس في هذا الصدد كلمة ألقاها ديتر لوتس من معهد جامعة هامبورغ عن مشاكل سياسة السلم والأمن مؤداها أن " كمية الأسلحة النووية في شكل صواريخ طويلة المدى في أوروبا مازالت حتى الآن كافية لارجاع الاتحاد السوفياتي الى العصر الحجرى "•

واحتوت مجموعة من الكلمات التي القيت في لجنتنا هذه انتقادا مسببا لمذهب الردع والتفوق العسكرى والحرب النووية المحدودة ، واتضح بصورة قاطعة ان الادعاءات بأننا دمرنا التوازن العسكرى والاستراتيجي لاأساس لها من الصحة ومخالفة لعديد من تقديرات زعماء سياسيين وعسكريين من الموثوق بهم ، بما فيهم زعماء المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة • وأود استرعاء انتباهكم في هذا الصدد الى كلمة ممثل المكسيك التي أشرت اليها من قبل حيث تشمل بالضبط فحوى تلك الكلمات• وبصفة خاصة أشار المتحدث الى الاستنتاج الذى توصل اليه بعد تمعن السيد أ•م• كوكس ، وهو ضابط سابق بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ، وهو ان " ميزانية الدفاع المشترك لحلف الأطلسي أكبر من ميزانية الدفاع المشترك لمعاهدة السوفيات — وارسو التي لو أدرج فيها عامل الصين ••• لظلت أقل بنسبة ٧٥ في المائة من قوى حلف الأطلسي "•

أما الدليل على عدم وجود تبرير للجزم بالحاجة الى اعادة التوازن الذى زعم أنه اختل في الميدان العسكرى الاستراتيجي فقد ورد على وجه الخصوص في كلمة ألقاها وزير دفاع الولايات المتحدة السابق في كانون الأول / يناير ١٩٨١ ، اذ اعترف بوجود توازن استراتيجي عام يكاد يكون متكافئا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة •

وان كان هناك بعض من لايحبون التكافؤ الذى نما وأصبح قائما بين القوات العسكرية • للحلفين العسكريين السياسيين الرئيسيين في العالم الحديث ، فهذا أمر مفهوم تماما • ولكن التوازن العسكرى والاستراتيجي أمر من أمور الحياة الدولية لايمكن اغفاله •

وقد طرقت وفود كثيرة أيضا مسألة التكافؤ ، وفي سياق الكلام في هذا الصدد حاول بعض المتحدثين التعرض بصفة عامة لمسألة امكانية تعريف ماهو التوازن العسكرى والاستراتيجي • فما قولنا في ذلك ؟

ان التوازن أو التكافؤ العسكرى والاستراتيجي شيء لايمكن بالطبع وزنه بموازين الصيدلي ، فهو لايقتضي أن تكون المؤشرات الكمية والنوعية لكل أنواع القوات المسلحة والأسلحة لدى الجانبين متوافقة بدقة • والا أصبح ذلك مجرد نهج ساذج ، وهذا تعبير ملطف • لأن الامكانات العسكرية لكل من الطرفين تتكون بالطبع من بنود تتحكم فيها مجموعة معقدة من العوامل المتغيرة ، لكل عامل منها مغزاه الخاص • لذا يجب النظر الى المشكلة ككل مع ايلاء الاعتبار الواجب لكل مكوناتها •

بل ان مقارنة البنود المتناظرة في الامكانيات العسكرية لأطراف مختلفة تصبح في بعض الأحيان أمرا متناهي الصعوبة • وعندما تستخدم لفظة " توازن " بالنسبة للعلاقة بين قوى دولتين أو مجموعات من الدول فالقصد منها ، من وجهة نظر القدرة العامة العسكرية والاستراتيجية ، أن يكون الطرفان على مستوى واحد تقريبا ودون أن يتمتع أحدهما بتفوق عسكري على الآخر • وهذه بالضبط هي الحال اليوم •

فاذا نظرنا مثلا الى الأسلحة النووية الاستراتيجية أو الى الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا ، لوجدنا في كلتا الحالتين توازنا تقريبيا بين الأطراف المعنية • وليس من النادر أن نسمع عن الحجج التي تساق بشأن الدبابات وعددها • نحن لا نخفي أن لدى الاتحاد السوفياتي عددا أكبر بصورة ملحوظة • وكان السبب في ذلك أن بلدان حلف الأطلسي لديها عدد ضئيل من الدبابات • الا أنه يجب ايلاء الاعتبار الى ماتؤكده تلك الدول ذاتها من أن لديها عددا فائقا من الأسلحة المضادة للدبابات • وبالتالي فان الأوضاع هنا أيضا تعتبر متوازنة بالتبادل • أما الجزم بوجود " تفوق سوفياتي " في اجمالي عدد القوات المسلحة فهو خطأ • لأننا اذا اقتصرنا على الحقائق فلن نصل الا الى استنتاج واحد : ان الحجم الكامل للقوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية وبلدان حلف الأطلسي الأخرى أكبر نوعا ما من قوات الاتحاد السوفياتي والبلدان الأخرى الأعضاء في معاهدة وارسو •

ثم ان محاولات تحريف مضمون مفهوم الأمن المتساوي والتكافؤ العسكري لن تؤدي الى أي تقدم في قضية نزع السلاح • وقد يحب بعض الناس في الظاهر أن يغمضوا أعينهم عن احدى الحقائق السياسية في عالم اليوم ، الا وهي وجود كتلتين عسكريتين وسياسيتين متضادتين ، تشمل احداهما ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية ودولا كبيرة بارزة عسكريا • بالاضافة الى وجود دولة كبرى أخرى حائزة للأسلحة النووية تعمل بالتوازي مع هذه الكتلة على مسرح الأحداث الدولية • فهل ينكر أحد ذلك ؟

ولذلك فانه من العبث محاولة اقصاء أي دول حائزة للأسلحة النووية من عملية نزع السلاح النووي ، بدون ايلاء اعتبار للنطاق الكامل من العوامل التي ذكرتها ، ولا يمكن تصديق جدية الزعم بوجود فئات من الدول النووية الصغيرة لا تمثل أسلحتها وزنا كبيرا • ولنعد مرة أخرى الى الأدلة التي ساقها الخبراء الذين وضعوا الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية • هذا ماكتبوه : " ان القوات النووية التي لدى الصين وفرنسا والمملكة المتحدة أصغر كثيرا من تلك التي لدى الدولتين العظميين • غير أن هذه الترسانات ليست قليلة الشأن على الاطلاق ، وهي تشتمل على أسلحة انشطارية يمكن أن تسبب أضرارا واسعة وخاصة اذا استخدمت ضد أهداف حضرية " •

ونود أن نذكر بوضوح أن تلك المحاولات التي تبذل لقصر عملية نزع السلاح النووي على دول معينة ، تخلق عقبة خطيرة بل وغير قابلة للاجتياز ، اذا توخينا الصراحة ، وتعرقل مفاوضات نزع السلاح • وقد بينت الوثيقة المقدمة من البلدان الاشتراكية هذه الأوضاع بوضوح • ومازال هناك مزيد من العوامل العسكرية والجغرافية والاقتصادية والعوامل الأخرى ذات الأهمية القصوى ، يجب وضعها في الاعتبار عند تقدير حالة التوازن العسكري والاستراتيجي •

ونحن نوقن أساسا أن تدمير التوازن الموجود بين القوى العسكرية سوف يخلف أثرا سيئا على كل العلاقات الدولية ، وقد يؤدي الى تفاقم خطير في الأوضاع الدولية ويخلق تهديدا للسلم

والأمن العالمي • وليس بمحض الصدفة أن يحث رجال الدولة والسياسيون العنيدون في الغرب ، وأن يحث كذلك علماء كثيرون لهم ثقلهم ، على عدم اجراء محاولات في مفاوضات نزع السلاح لتدمير التوازن القائم بين القوى •

وأود ان أركز بصفة خاصة على أن الاتحاد السوفياتي اذ يعارض محاولات الاخلال بالتوازن العسكري والاستراتيجي القائم ، فانه لايفكر في الابقاء مستقبلا على هذا التوازن بمستواه العالي من المجابهة العسكرية • فجوهر السياسة التي نتبعها حيال أمور نزع السلاح - وهذا ماتم التركيز عليه من أعلى المستويات - هو السعي الى خفض مستوى المجابهة العسكرية وتوجيه الأحداث صوب نزع سلاح عام كامل في ظل رقابة دولية فعالة • ونرى أن الأمن الحقيقي للدول والأمن الدولي بصفة عامة يمكن ضمانهما ليس عن طريق الاستمرار في سباق التسلح وانما عن طريق الحد من ذلك السباق • وهذا هو عين ماتقصده كل المقترحات السوفياتية لنزع السلاح •

وكما لاحظ ليونيد بريجنيف في الكلمة التي ألقاها في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ "بديهي أن الابقاء على التوازن الحالي ليس غاية في حد ذاته ، ولكي نبدأ في عكس منحنى سباق التسلح الى أسفل، فاننا نناصر التخفيض التدريجي لمستوى المجابهة العسكرية • اننا نود في واقع الأمر تخفيض خطر اندلاع الحرب النووية ثم ازالته اذ أنه يمثل أبشع خطر يواجهه الجنس البشري "•

ولم يقف بلدنا أبدا في صف " ميزان الارهاب "، أو في صف تعزيز السلم بأكداس من الأسلحة لأن طبيعة المذهب السوفياتي دفاعية الى أقصى حد ، وهذا أمر يستحق تركيزا خاصا • وكما جاء في رسالة التهاني التي وجهتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ورئاسة مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، ومجلس وزراء الاتحاد السوفياتي ، بمناسبة العيد الستين لانشاء الجيش والبحرية السوفياتيين ، فان " جوهر سياستنا العسكرية يقود الى دفاع فعال ، لاأكثر • ان الاتحاد السوفياتي لم يسلح نفسه أبدا ليسعى بذلك ، ولم ولن يسعى ، للتحريض على سباق للتسلح "•

ولهذا السبب بالذات كان محور السياسة الخارجية السوفياتية هو كبح سباق التسلح وانجاز نزع السلاح • ولقد دعا الاتحاد السوفياتي بشدة الى خفض مستوى المجابهة العسكرية في العالم ، مع الاحتفاظ غير المشروط بالأمن المتساوى والمتطابق ، هذا اذا لم يتسن في الوقت الحاضر ازالة تلك المجابهة بكاملها • ولايفتأ الاتحاد السوفياتي يقدم اقتراحات ملموسة تتعلق بأكثر مسائل نزع السلاح حيوية ، وهو على استعداد للرد ايجابيا على أى مبادرة أخرى في هذا المجال مهما كانت طبيعتها أساسية أم جزئية •

وفي النهاية لدى نقطة أخيرة أقولها • لقد أشارت وفود كثيرة عن حق الى الزيادة الأخيرة في اقتراب شبح الحرب • وهو شبح يخيم على كل بلدان العالم ، ولكن مصدره ليس الاتحاد السوفياتي ولاتفوقه الأسطورى ، وانما سباق التسلح ذاته ، والتوتر المستمر في العالم • وقد أعلن ليونيد بريجنيف في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي " اننا مستعدون لمحاربة هذا التهديد الحقيقي وغير الخيالي • جنبا الى جنب مع أمريكا ، ومع الدول الأوروبية ، ومع كل بلدان كوكبنا "•

السيد ماكفيل (كندا) : هذا هو أول بيان أدلي به أمام اللجنة خلال شهر آذار/ مارس ، وأود أن أهنئكم بتوليكم الرئاسة وبما اظهرتموه بالفعل من قيادة فعالة وبارعة للجنة

خلال هذا الشهر • وأنا متأكد من أن هذه القيادة ستستمر خلال الأيام المتبقية من مدة توليكم لهذا المنصب • وأنتهز هذه الفرصة لأقدم تحياتي للسفير دي لاغورس لما بذله من جهود بارعة لكي تنطلق اللجنة بمثل هذا النجاح خلال دورتها لعام ١٩٨١ •

وأود هذا الصباح أن أبدي بضعة تعليقات على الموضوع الرئيسي المدرج في جدول أعمال اللجنة لهذه الفترة ، البند ٤ ، وهو الأسلحة الكيميائية • كما أود أن أقدم اقتراحا أو اقتراحين فيما يتعلق بجوهر الموضوع ، وأن أقدم ما أرجو أن يعتبر استهلاما خاصا في شكل تحليل وثائقي سنقدمه الى اللجنة لمعاونتها في الدراسة الجوهرية لهذا الموضوع •

أود قبل كل شيء أن أعرب عن ارتياح حكومة بلادي للسرعة التي أعيدت بها دعوة الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية الى الانعقاد من جديد • كما يسرنا أن نرى أن الفريق العامل قد دخل فورا في صميم المشكلات التي يثيرها وضع اتفاق دولي بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها • وفي هذا الخصوص ، يستحق السفير ليدغارد الاطراء لما قام به من جهود مخلصة ومستنيرة في ادارة وهدي أعمال الفريق العامل •

ثانيا ، أود أن أعرب عن تقدير سلطات بلادي لما قدمه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من تقارير هامة وقيمة عن مفاوضاتهما الثنائية •

ثالثا ، أود أن يدون في المحضر ما تعلقه كندا من أهمية على هذه الفترة المكثفة من العمل بشأن الأسلحة الكيميائية ، خاصة وأننا توفر فرصة لاشتراك الخبراء كأعضاء في وفود بلادهم • ونحن على ثقة بأننا نستطيع الاستفادة من حضورهم لاحراز تقدم في بعض المسائل التقنية المطروحة أمامنا •

ونلاحظ أنه خلال السنة الماضية ظهرت للعيان بعض الخلافات فيما يتعلق بتعريف عوامل الأسلحة الكيميائية والمعايير مثل معيار السمية • ومن الأهمية بمكان الاتفاق على هذه التعاريف بغية احراز المزيد من التقدم بشأن نطاق الاتفاقية •

ويحظى ابرام حظر شامل للأسلحة الكيميائية بأقصى أولوية • وكندا مستعدة لتكريس كل ما قد يلزم من جهود للتوصل الى اتفاق كهذا •

وتتسم هذه المسألة الآن بطابع ملح لا نملك أن نتجاهله • ويتجلى هذا الطابع الملح يوميا في الصحف • ومن الممكن استعمال الأسلحة الكيميائية على نحو فعال في ساحة القتال • والأسلحة الكيميائية موجودة في هذه اللحظة ، ويتم ادخال المزيد من التحسينات عليها عن طريق البحث الانمائي الجاري • ومن وجهة نظر التوازن العسكري ، ينبغي أن تؤخذ هذه الأسلحة في الاعتبار كأي سلاح آخر من الأسلحة ذات القوة المدمرة الهائلة • وفي حالة عدم وجود اتفاق ، يصبح سباق التسلح الكيميائي أمرا ممكنا ، ولسوف تقرر الأحداث خلال السنوات المقبلة ما اذا كان ذلك سيحدث أم لا •

وسوف يتوقف التنفيذ الناجح لاتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية جزئيا على مدى ثقة كل طرف، فان الأطراف الأخرى تمتثل للاتفاق ، وخاصة لاتفاق ينص على تدمير مخزونات الأسلحة • وسوف يلعب التحقق دورا محوريا • وسوف يشكل مدى كفاية هذا التحقق في نظر جميع الأطراف الموقعة شرطا أساسيا للتوصل الى اتفاق • ولا يعني الاصرار على التحقق الارتياب في حسن نية أية بلدان تنضم الى

الاتفاق ، ولكنه يعني بالأحرى بناء الثقة ، عن طريق تماثل الشروط ، تعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف في نهاية الأمر •

ومن ثم ، أقترح أن يركز الأعضاء الآن جهودهم على تحليل اجراءات التحقق الكافي والطرق التي يمكن بها تنفيذ هذه الاجراءات • ولاتزال هذه المسائل تشكل عقبات رئيسية • ويستطيع خبراء الدول الحاضرون معنا القيام باسهام هام في اجتياز هذه العقبات •

وأولى هذه المسائل الشكل الذى سيتخذه التحقق والعلاقة المتبادلة القائمة بين مفاهيم الأساليب الدولية والوطنية • وأنا أقدم اليوم (الوثيقة CD/167 التي سيتم تعميمها بجميع اللغات)، وهي خطوة أولى قام بها الخبراء الكنديون للنظر في بعض مايترتب على هذا الجانب من آثار • وأرجو أن يشكل هذا التحليل الذى يعزز الولاية الشاملة للفريق العامل أساسا نافعا للنقاش •

ويشير تحليلنا الأولي الى أنه يجب على كل طرف من الأطراف الموقعة أن يحتفظ بفريق وطني يعنى بالتحقق • وبالطبع ، فان الاطلاع على تنظيمة ومسؤولياته من شأنه أن يكون مفيدا للغاية • وسوف يكون هذا الالتزام الوطني بالغ الضآلة بالنسبة للدول التي لاتملك مخزونات من الأسلحة ولا مرافق انتاج •

كما يجب أن تكون هناك وكالة تحقق دولية • وقد سبق أن قامت مجموعة من الدول بعرض آرائها حول هذا الموضوع • ويوضح تحليلنا بامكانية تقديم ضمان كاف للمجتمع الدولي عن طريق الموارد المتاحة • على أنه واضح أن تقديم هذا الضمان سوف يستلزم قبول اجراء شكل ما من أشكال التفتيش الموضعي على أنشطة معينة ، اذ أن الاستشعار من البعد باستخدام الوسائل التقنية الوطنية لن يكون كافيا •

وأدعو الأعضاء الآخرين الى التعليق على هذه الورقة وتطويرها • وتتفق كندا مع السفير ليدغارد ، رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، على أن المشاكل المتصلة بالتحقق ليست مستعصية على الحل وأنه يمكن دائما ايجاد طرق لمعالجتها •

وأخيرا ، أود ان أقدم اقتراحا يمكن أن يفضي الى ايضاح المسائل وآراء الدول حول هذه المسائل • وليس القصد من الاقتراح أن يحل محل مايبذله الفريق العامل من جهود بقيادة السفير ليدغارد ، وانما القصد من ذلك تكملة هذه الجهود • وقد تم تقديم نيف ومائة وثلاثين ورقة عمل بشأن جوانب مشكلة الأسلحة الكيميائية الى هذه اللجنة والهيئات التي سبقتها منذ عام ١٩٦٠ من طرف ١٧ دولة عضو بشكل مباشر ومن طرف دول كثيرة غيرها بصورة غير مباشرة في شكل ورقات عمل متعددة الجنسيات • ولم يبذل الا قدر ضئيل من العمل ، فيما نعلم ، لتنسيق وادماج هذه المعلومات في وثيقة عمل نافعة •

ان لجميع الحكومات ، لا تلك المعنية مباشرة بالمفاوضات فحسب ، مصلحة حيوية في الاطلاع تماما على القضايا المطروحة وعلى مواقف الأعضاء في هذه اللجنة من تلك القضايا • ولهذا نقترح أن تجمع الأمانة العامة كل ماتم تقديمه حتى هذا التاريخ من ورقات عمل بشأن الأسلحة الكيميائية وتقدم تحليلا للآراء حول أعسر القضايا مثل النطاق والتعاريف ومشكلة التحقق •

ونعتقد أن اجراء كهذا من شأنه أن يشكل اسهاما قيما في احراز تقدم في ميدان من أعقد ميادين عملنا مع أنه أكثرها تبشيرا بالنجاح •

الرئيس : أشكر ممثل كندا ، السفير ماكنيل ، على بيانه وعلى كلمة الترحيب اللطيفة التي وجهها الي بوصفي رئيسا لهذه اللجنة • لقد استلم الرئيس ورقة العمل التي قدمتموها وسوف يتم تعميمها بوصفها الوثيقة CD/167 •

السيد يوبي وان (الصين) (تحدث بالصينية ، ترجمة عن الانكليزية) ، السيد الرئيس : مافتئت مسألة حظر الأسلحة الكيميائية تسبب منذ وقت طويل قلقا واسع النطاق لشعوب العالم • وهي كذلك أحد البنود الهامة المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح • وتنص الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على مايلي : " ان الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة يمثل واحدا من أشد تدابير نزع السلاح الحاحا • وبناء على ذلك ، فان عقد اتفاقية لهذه الغاية ، وهو الأمر الذي تدور بشأنه المفاوضات منذ عدة سنوات ، يشكل مهمة من ألح مهام المفاوضات المتعددة الأطراف "•

وكما هو معروف جيدا ، فان مايقرب من ١ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص قد لحقهم الضرر أو لقوا مصرعهم بسبب الغازات السامة ابان الحرب العالمية الأولى • ومنذ ذلك الحين ، ازدادت أنواع الأسلحة الكيميائية المستحدثة وأخذت تتسم بقدرة أعظم على التدمير الشامل •

وقد سبق أن نص بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ على حظر استعمال الأسلحة الكيميائية في الحرب • ومع ذلك استعملت الأسلحة الكيميائية طوال هذه الفترة في حروب كثيرة ، بما فيها بعض الحروب التي وقعت مؤخرا في منطقة آسيا •

وتتميز الأسلحة الكيميائية بأنها متعددة الآثار ــ ومنخفضة التكاليف وسهلة الصنع وملائمة للتكاثر • وقد هيأت سرعة تطور العلم والتكنولوجيا العصريين مختلف الظروف اللازمة والامكانيات الجديدة لانتاج الأسلحة الكيميائية • فظهور عوامل جديدة للحرب الكيميائية ذات درجة أعلى من السمية وذات آثار أسرع ، لها من الخصائص الفيزيائية والكيميائية مايجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات الاستخدام ، وتحسين تقنيات النشر ، كل هذه الأمور ستزيد من القدرات الفتاكة والضارة للأسلحة الكيميائية الى حد كبير • وبوجه خاص ، فان انتاج عوامل الحرب الكيميائية قد أصبح بالفعل ، عقب ظهور تكنولوجيا الأسلحة الكيميائية الثنائية الغرض ، جزءا من الانتاج الكيميائي والصناعي العام ، مما يتيح الاستعداد للحرب الكيميائية بقدر أكبر من السرية والسهولة • وتقوم الدول العظمى باستحداث وتخزين كميات ضخمة من الأسلحة الكيميائية ، باعتبار الأسلحة الكيميائية وسيلة هامة من وسائلها الحربية • وفي مثل هذه الظروف ، فان ابرام اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا يصبح أمرا أشد الحاحا بصفة خاصة •

وقد كانت الحكومة الصينية تعلق دائما أهمية عظمى على مسألة حظر الأسلحة الكيميائية • وفي العديد من محافل الأمم المتحدة ، أيد الوفد الصيني تأييدا واضحا الحظر الكامل والتدمير التام لجميع الأسلحة الكيميائية والقيام ، في أسرع وقت ممكن ، بابرام اتفاقية دولية بشأن الحظر الكامل والتدمير التام لجميع الأسلحة الكيميائية • وقدم الوفد الصيني في عام ١٩٨٠ ، بعد اشتراكه للمرة الأولى في أعمال لجنة نزع السلاح ، ورقة العمل CD/102 التي عرضنا فيها بوضوح موقفنا الأساسي ازاء المضامين الرئيسية لاتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية • وأود اليوم أن أدلي ببضعة تعليقات أخرى حول المسائل الموضوعية المتصلة بحظر الأسلحة الكيميائية •

يقترح الوفد الصيني أن يشمل نطاق الاتفاقية المستقبلية التي تحظر الأسلحة الكيميائية حظرا استحداثها وانتاجها وتخزينها واحتيازها ونقلها واستعمالها • وأود اليوم أن أتحدث بشكل أكثر تحديدا عن مسألة حظر استعمال هذه الأسلحة • ويستند اقتراحنا بشأن ادماج الاستعمال في نطاق الحظر المتوخى في الاتفاقية المستقبلية الى الاعتبارات التالية :

أولا ، اننا نشترك في مفاوضات بشأن ابرام اتفاقية مستقلة لم تكن موجودة تستهدف الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية • ومن المهم جدا أن تكون طبيعة مثل هذه الاتفاقية شاملة حقا •

ثانيا ، ينص بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ على حظر استعمال الأسلحة الكيميائية في الحرب فقط ، ولكنه لا ينص على حظر استعمال الأسلحة الكيميائية في منازعات مسلحة غير الحروب • ولم يعد هذا يتمشى مع حقائق الوضع الدولي •

ثالثا ، نظرا لاستمرار استحداث وتطوير التكنولوجيا العسكرية وأساليب الحرب يمكن ، من وجهة النظر القضائية ، ايجاد أمثلة كثيرة لمعاهدات دولية منظمة للحروب تؤكد وتكمل بعضها البعض ، فمثلا ، يتضمن البروتوكولان الاضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع لشهر آب / أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة ، اللذان تم وضعهما في عام ١٩٧٧ ، بعض المواد التي تؤكد من جديد أحكام اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ ومواد أخرى تكمل وتطور اتفاقيات جنيف • وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ هو أيضا في حد ذاته تأكيد آخر وتكملة لاتفاقية لاهاى لعام ١٩٠٧ بشأن حظر استعمال السم والأسلحة المسمومة • وهكذا يتضح أن تعزيز البروتوكولات أو المعاهدات القائمة عن طريق اعادة تأكيدها أو تكملتها بصكوك دولية جديدة هو ، بالرغم من كل شيء ، ظاهرة طبيعية في الصياغة الدائمة لمعاهدات دولية تنظم الحروب • فقد حدث هذا في الماضي وسوف يحدث مرة أخرى في المستقبل على وجه اليقين •

ووفقا للاعتبارات المذكورة أعلاه ، نعتقد أن ادراج الاستعمال ضمن نطاق الحظر المتوخى في الاتفاقية المستقبلية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية انما يعزز بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • وسوف تعزز اتفاقية كهذه الثقة بين البلدان ، ونعتقد أن عددا أكبر من البلدان سينضم اليها نتيجة لذلك •

ويذهب الوفد الصيني الى الرأى القائل بأنه من المحتم ، لدى صياغة اتفاقية بشأن الحظر الكامل والتدمير التام للأسلحة الكيميائية ، التوصل أولا الى تعريف واضح لما ينبغي حظره من عوامل الحرب الكيميائية • ولا تتعلق مسألة التعريف بنطاق الحظر وبمضامين الاتفاقية فحسب ، وانما تتعلق أيضا بوسائل وأساليب التحقق ذات الصلة ، وسبق أن قدمت وفود كثيرة عدد لا بأس به من الاقتراحات المفيدة الخاصة بمسألة التعريف ، وأود الآن أيضا أن أعرض آراءنا حول هذا الموضوع عرضا موجزا •

اننا نرى أن تعريف عامل من عوامل الحرب الكيميائية يجب أن يكون شاملا ودقيقا في آن معا • والقصد من شمولية التعريف هو ضمان ادخال جميع عوامل الحرب الكيميائية الواجب حظرها في نطاق الحظر • وينبغي ألا يشمل التعريف العوامل الفتاكة الفائقة السمية فحسب ، بل العوامل المعوقة والعوامل المزيجة أيضا • وينبغي ألا يشمل فقط عوامل الحرب الكيميائية الوحيدة الغرض ، بل أيضا عوامل الحرب الكيميائية الثنائية الغرض والسوابق التي يمكن أن تتحول الى عوامل حرب كيميائية أثناء استعمالها • وينبغي ألا يشمل العوامل القائمة للحرب الكيميائية فحسب ، بل العوامل المحتملة للحرب الكيميائية أيضا • والقصد من دقة التعريف هو تفادى القيام خطأ بادراج

مواد كيميائية لا ينبغي حظرها ضمن نطاق الحظر ، اذ أن ذلك من شأنه أن يؤثر تأثيرا معاكسا على تنمية الانتاج الصناعي والزراعي للدول وعلى تقدمها العلمي والتكنولوجي • وفي هذا الصدد ، يعتزم الوفد الصيني تقديم ورقة عمل بشأن تعريف عوامل الحرب الكيميائية الى اللجنة بكامل هيئتها •

وقد أيد الوفد الصيني باستمرار ، شأن غيره من الوفود العديدة ، رقابة دولية صارمة وفعالة وتدابير تحقق لحظر الأسلحة الكيميائية • ونحن نشاطر الرأى المعرب عنه في ورقة العمل CD/106 المقدمة من الوفد الفرنسي ، والقائل " بأن من شأن حظر صنع واحتياز العوامل والأسلحة الكيميائية دون أن تتوفر وسائل التحقق من التطبيق الصارم لمثل هذا الحظر أن يكون أخطر على أمن البلدان المعنية من عدم وجود أى اتفاق على الاطلاق "• ويتفق هذا تمام الاتفاق مع الوضع الراهن • ونظرا لأن بروتوكول جنيف الصادر في عام ١٩٢٥ لم يتضمن أى مواد تتعلق باجراءات التظلم والتحقق فيما يتعلق بانتهاكات الاتفاقية التي تحظر استعمال الأسلحة الكيميائية ، فانه لم يحدث أن اجرى أى تحقيق أو اقرار بأن الأسلحة الكيميائية قد استعملت في حروب ومنازعات مسلحة عديدة ، مما حدا ببعض البلدان الى الاجتراء على استعمال الأسلحة الكيميائية دون رادع •

كما يقرر الوفد الصيني بوضوح في ورقة عمله CD/102 أنه ينبغي أن تكون هناك تدابير صارمة وفعالة للرقابة والاشراف الدوليين بغية ضمان التنفيذ الدقيق لأحكام الاتفاقية • وتحقيقا لهذا الغرض ، ينبغي انشاء جهاز مناسب للرقابة الدولية يكلف بمسؤولية التحقق من مخزونات الأسلحة الكيميائية وتفكيك مرافق انتاجها • كما ينبغي أن يخول الجهاز سلطة التحقيق في التهم الخاصة باستعمال الأسلحة الكيميائية وغير ذلك من الانتهاكات الأخرى للاتفاقية • وينبغي النص صراحة على تدابير مناسبة لمعالجة حالات خرق الاتفاقية التي تم التحقق منها بهدف وقفها فورا • وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يقدم الجهاز مساعدة قوية للأطراف المتعاقدة المعرضة للخطر •

كيف يمكن اذن أن نمكن جهاز الرقابة الدولية من اجراء " تحقق صارم وفعال " ؟ كنت قد عرضت بوضوح في بيان أدليت به في الجلسة العامة للجنة نزع السلاح بتاريخ ٣ تموز/ يوليه ١٩٨٠ موقف الوفد الصيني وهو " نظرا لعدم تساوى مستويات التطور العلمي والتكنولوجي للأطراف المتعاقدة فان هناك تفاوتا كبيرا بين الأطراف في تقنيات التحقق ووسائله • واذا نحن اعتمدنا على الأطراف أنفسهم في مراقبة بعضهم البعض بوسائل التحقق التي في حوزتهم ، فان هذا قد يلحق الضرر بفعالية وحجية مثل هذا التحقق • " ولذا ، فان جهاز الرقابة الدولية " ينبغي أن يضم خبراء أكفاء وتقنيات وأجهزة متطورة وفعالة للتحقق بغية تمكينه من القيام بمهمة التحقق الواضح المعهود به اليه • وبهذه الطريقة ، فان كل الأطراف المتعاقدة ستكون خاضعة لرقابة متساوية بما يكفل التنفيذ الدقيق للاتفاقية "•

وتتعلق وفود كثيرة قدمت عددا لا بأس به من المقترحات أهمية كبيرة للغاية على مسألة التفتيش الموضعي • ويرى الوفد الصيني أنه يجب ، بغية ضمان التنفيذ الدقيق لمواد اتفاقية بشأن الحظر الشامل والتدمير التام للأسلحة الكيميائية ، النص على بعض تدابير التفتيش الموضعي اللازمة • فمثلا ، ينبغي أن تكون هناك تدابير دولية للتفتيش الموضعي فيما يتعلق بالتهم الخاصة باستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية وتفكيك مرافق انتاجها •

وقد اقترحت وفود كثيرة ثلاثة أساليب لمعالجة مسألة مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية وهي : التفكيك والتحويل لأغراض سلمية واغلاق هذه المرافق • ونحن نعتبر أن التفكيك يساعد على تعزيز

الشعور بالأمن والثقة بين الدول وأنه أنسب طريقة لمعالجة مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية • ولا يعد تحويل هذه المرافق للانتاج السلمي أو اغلاقها بمثابة تدابير مثالية لأنه ليس من شأنها أن يجعلا التحقق أعسر فحسب ، وانما ينطويان أيضا على احتمال خطر استخدام المرافق مرة اخرى في غضون فترة زمنية قصيرة لاستئناف انتاج الأسلحة الكيمائية •

واذا قيل أن تفكيك مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية يمكن أن يستغرق أعواما ، وأن هناك حاجة الى تدبير مؤقت ، يمكننا الموافقة على النظر في اصطناع أسلوب اغلاق المرافق كتدبير مساعد من تدابير الاشراف • وفي هذا الصدد أيضا ، يعتزم الوفد الصيني تقديم ورقة عمل بشأن تفكيك مرافق انتاج ووسائل انتاج الأسلحة الكيميائية •

ان مسألة حظر الأسلحة الكيميائية قد تم بحثها في بعض الهيئات التفاوضية المعنية بنزع السلاح طوال سنوات عديدة • ففي عام ١٩٨٠ ، أنشأت لجنة نزع السلاح لأول مرة فريقا عاملا مخصصا للأسلحة الكيميائية • وأجرى هذا الفريق ، في ظل رئاسة السفير أوكاوا ، سفير اليابان ، مداولات موضوعية حول نطاق الحظر للاتفاقية المستقبلية والتحقق وما يتصل بذلك من وسائل أخرى ، وأحرز تقدما لا بأس به • وفي هذه الدورة ، أنشأت لجنة نزع السلاح مرة أخرى هذا الفريق العامل المخصص الذى يواصل ، برئاسة السفير ليدغارد ، سفير السويد ، مداولاته حول مسائل موضوعية • ويعتقد الوفد الصيني أن الفريق العامل المخصص سوف يحرز دون شك وبتعاون جميع الوفود تقدما آخر هذا العام •

وختاما ، أود أن أرحب بخبراء الأسلحة الكيميائية التابعين لمختلف الوفود الذين يشتركون في المناقشات حول هذه المسألة • وسوف يمكننا اشتراكهم في المداولات من فهم المسائل التقنية المتصلة بالاتفاقية فهما أفضل • وسوف يركز الفريق العامل مناقشاته هذا العام على عدة مسائل تقنية ذات صلة مباشرة بالاتفاقية ، وهذا هو المجال الذى سيقوم فيه الخبراء بالدور الذى يجب أن يقوموا به •

الرئيس : أشكر ممثل الصين ، السفير يوبي وان ، على بيانه • وسوف يتم تعميم الوثائق التي أشار اليها حالما يستلمها الرئيس •

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) : سيدى الرئيس ، أود أن أبدى اليوم بعض التعليقات على البند ٤ من جدول أعمال اللجنة ، الأسلحة الكيميائية • لقد شارك الوفد البرازيلي ايجابيا في نشاط الفريق العامل الذى ينظر حاليا ، عن طريق مفاوضات موضوعية ، في قضايا يتعين أن تتناولها اتفاقية بشأن ذلك الموضوع • وهنا أود أن أقدم الشكر الى السفير ليدغارد ، رئيس الفريق العامل ، لجهوده من أجل احراز تقدم في أثناء هذه الدورة ، وكذلك الى السفير أوكاوا الرئيس السابق لذلك الفريق •

وتعلق البرازيل أهمية خاصة على ابرام اتفاقية لحظر انتاج واستحداث وتخزين الأسلحة الكيميائية ، وتدمير تلك الأسلحة • وقد اضطلع وفد بلادى ، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في لجنة الـ ٢١ ، بدور ايجابي في الجهود التي بذلت في مؤتمر لجنة نزع السلاح من أجل احراز تقدم في هذا الميدان • وعبرت الوثيقة CCD/400 الصادرة في ١٩٧٣ عن الموقف الأساسي لوفودنا • اننا نوقن أن ابرام معاهدة لحظر الأسلحة الكيميائية يمكن أن يكون تدبيرا هاما في مجال نزع السلاح حيث انه يهدف الى ازالة فئة كاملة من الأسلحة الموجودة في ترسانات بعض الدول ، بدلا من

التدابير الرامية الى مجرد منع استحداث أنواع معينة من الأسلحة التي لم تتعد بعد مرحلة التصميم. ولذا يعتقد وفدنا أن أغلب السمات بروزا في الاتفاقية المقترحة هي تدمير المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية ، الى جانب حظر انتاجها واستحداثها وتخزينها ونقلها . اى أن مدى الاتفاقية يشمل في نظرنا مجموعتين من التعهدات : تعهد ايجابي بتدمير المخزونات الحالية من الأسلحة الكيميائية وتدمير مرافق انتاج تلك الأسلحة أو تحويلها لخدمة أغراض سلمية ، مقرون بتعهد سلبي بعدم صنع تلك الأسلحة أو تخزينها أو استحداثها أو نقلها . وللوفاء بهذين التعهدين ، ينبغي أن يطلب الى الدول أن تعلن ، وقت توقيعها على الصك ، عن تفاصيل المخزونات التي في حوزتها ، وطبيعتها ، وكمياتها وأماكن تخزينها ، وكذلك خطط تدميرها وأساليبه وتوقيته . كما ينبغي أن يكون موضوع الاعلان هو المرافق المستعملة . لانتاج كيميائيات الحرب ونظم تسليمها المصممة خصيصا لاستعمالها في الحرب الكيميائية ، مع ذكر معلومات دقيقة عن مواقع تلك المرافق وطاقتها الانتاجية ، وخطط تدميرها أو تجميدها أو تحويلها . وينبغي أن تشمل المعلومات الاضافية التي يتعين تقديمها وسائل البحث والاختبار في مجال الأسلحة الكيميائية ، والوحدات والبرامج والأنشطة العسكرية الخاصة في مجال التدريب عليها . وينبغي ألا يكون هناك سبب للتأخر في تقديم تلك الاعلانات ، خاصة وأن المعلومات التي سوف تشملها متوفرة فعلا لدى حكومات العدد القليل من الدول التي تمتلك تلك الأسلحة والمرافق .

وسيضمن تدمير المخزونات ، الذى يتعين تعزيزه بتدابير تحقق ملائمة ألا يترتب على الاتفاقية المقترحة أى نوع من التمييز ، حيث أن الدول المعدودة التي تمتلك أسلحة كيميائية في ترساناتها ستتخذ هذا التصرف مقابل التزام من جانب الدول غير الحائزة لها بعدم صنع أو استحداث أو تخزين أسلحة كيميائية خاصة بها في المستقبل . ولما كان الأمر يقتضي فترة زمنية بين سريان مفعول الاتفاقية وانجاز عملية التدمير ، فان البرازيل ترى من اللازم تصميم آلية تنفيذ الاتفاقية بطريقة يتسنى معها التحقيق الكامل للأهداف الثنائية للصك في أقصر وقت ممكن . ولذا يجب النظر الى الوفاء بالتعهد بتدمير المخزونات التي تحوزها حاليا دول معدودة على أنه النتيجة الطبيعية للتعهد الذى التزمت به الغالبية الكبرى من الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية بعدم احتياز هذه الأسلحة ويرى البرازيل كذلك أنه ينبغي أن تعكس أحكام الاتفاقية وعنوانها ذلك الأمر بطريقة ملائمة ، وهذا هو السبب الذى دعا وفدنا الى أن يقترح على الجلسة الخامسة بعد المائة للجنة المعقودة في ١٢ شباط/فبراير أن يكون عنوان الاتفاقية " اتفاقية بشأن تدمير المخزون من الأسلحة الكيميائية بشأن انتاجها واستحداثها وتخزينها ونقلها ".

اننا ندرك اهتمام بعض الوفود باقتراحنا ، ونأمل أن يعرب أعضاء اللجنة الآخرون عن آرائهم حول هذه الفكرة ، سواء في الجلسة العامة أم في اجتماعات الفريق العامل . ويهم وفدنا بصفة خاصة أن يسمع رأى طرفي المفاوضات الثنائية بالنسبة للمسائل التقنية والعملية المتعلقة بعملية التدمير ، ولاسيما بالنسبة لتوقيت تنفيذ التعهدات الملتزم بها ولكل المشاكل النوعية المتصلة بجوهر الاعلانات .

ويرى الوفد البرازيلي أن للاتفاقية سمة أخرى هامة ، هي دورها كصك لتشجيع التعاون الدولي في ميدان استخدام التكنولوجيا الكيميائية في الأغراض السلمية . وفي هذا الصدد ينبغي أن تكون الاتفاقية مستوحاة من المبدأ القائل بأن الأنشطة الصناعية المدنية والاستخدام الكامل للتكنولوجيا في الأغراض السلمية لا يجب اجازتها فحسب بل وينبغي تشجيعها فعلا بحيث يصبح

انتاج واستحداث وتخزين ونقل العوامل الكيميائية المستعملة في أغراض حربية الاستثناء الذى يقع عليه الحظر وليس العكس • ولما كان الأمل معقودا على أن تسفر الاتفاقية عن وقف الأنشطة الجارية في بعض البلدان ، فانه لأمر هام أيضا أن تشمل تلك الاتفاقية نصوصا تضمن توجيه الوفورات الناتجة عن عملية نزع السلاح الكيميائي نحو أهداف سلمية ولا سيما في البلدان النامية وفق المبادىء التي تضمنتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

تشمل القضايا الأخرى التي يبحثها الفريق العامل سلسلة التدابير التي تهدف الى ضمان الامتثال لأحكام الاتفاقية ، باد ماج وسائط التحقق الوطنية مع وسائط التحقق الدولية • وتعتقد البرازيل أنه ينبغي بموجب الاتفاقية انشاء هيئة دولية مستقلة للرقابة ، على أساس المساواة ، تناط بها ادارة نظام دولي للتحقق • وبحيث تشمل مهامها تجميع البيانات المقدمة اليها من الأجهزة الوطنية التي ستنظمها كل دولة من الدول الأطراف ، وتحليل تلك البيانات وتعميمها على جميع الدول الأطراف ، وكذلك التعاون مع الأطراف وتقديم المساعدات لهم فيما يتعلق بآليات الرقابة والتحقق الوطنية • ويجوز لهذه الهيئة الدولية القيام بعمليات تفتيش موضعي ، على أساس طوعي ، شريطة أن يتم في كل مرة الحصول على الموافقة الصريحة للدولة الطرف المعنية • كما ينبغي استعراض اجراءات التحقق الدولية بصفة دورية ، مع ايلاء الاعتبار للتطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة • وينبغي ألا يترتب على اجراءات الشكوى وآلية الاستعراض الدورى للاتفاقية تدابير تمييزية ، فكل الدول الأطراف في الصك سواسية في المعاملة وفي الحقوق •

هذه هي الأفكار الأساسية التي رغب الوفد البرازيلي في أن يطلع عليها أعضاء هذه اللجنة بمناسبة العمل الجارى • لوضع اتفاقية بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وحظر انتاجها واستحداثها وتخزينها ونقلها • وسيواصل وفدنا دعم عمل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية، وسيدخل في تفاصيل المقترحات المذكورة بعاليه عندما تحين الفرصة في هذا الجهاز الفرعي • ونحن نتفق تماما مع الرأى الذى عبر عنه السفير ليدغارد في آخر جلسة عامة لنا ، والذى مؤداه أن الآراء المتقاربة حول القضايا الجوهرية المتعلقة بالاتفاقية كثيرة بالقدر الكافي الذى يضمن استهلال العمل قريبا في الصياغة ذاتها • واننا واثقون من أنه بفضل المساعدة التي يقدمها السفيران ليدغارد وأوكاوا ، والتشاور مع كل الوفود ، سوف تتخذ رئاسة اللجنة ، في غضون دورة الربيع هذه الخطوات اللازمة لارساء الأسس التي من شأنها تزويد الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بولاية أكثر دقة وموضوعية بما يمكن اللجنة من أداء المهمة التي أناطتها بها الجمعية العامة للأمم المتحدة •

السيد بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) ، أود أن أبدى ملاحظة مقتضبة بالنسبة لكلمة ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر السفير اسرائيليان التي تناول فيها نزع السلاح النووى• لقد اعتمد في بعض ملاحظاته التي وردت في كلمته على مقال صدر في المجلة الأسبوعية الألمانية دير شتيرن • بد ينبغي أن الأرقام والاستنتاجات التي اقتبسها من تلك المجلة لا تصطبغ بأى طابع رسمي ، ولا تعبر عن موقف الحكومة الاتحادية • لأن موقفها هو الذى بينه وفد بلادى في البيانات التي ألقاها في عدة مناسبات داخل هذه اللجنة ، وكذلك في وثائق رسمية أخرى •

لقد كرر وفدنا أن المقرر الذى اتخذه حلف الأطلسي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ان هو الا مقرر مراقبة مزدوجة يهدف خصوصا وعلى وجه التحديد الى تفادى دورة أخرى في دوامة التسلح التي أشار اليها ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر • ان بلدى ، بالاشتراك مع حلفائه،

طلب اجراء مفاوضات مبكرة للحد من الصواريخ النووية التعبوية الطويلة المدى وتخفيضها في أوروبا • ومازال هذا العرض قائما ومطروحا •

الرئيس : قبل الاختتام ، أود أن أبلغكم بالآتي :

لقد طلبت من الأمانة أن تعمم اليوم ورقة غير رسمية تحوي الجدول الزمني للاجتماعات التي يتعين على لجنة نزع السلاح وأجهزتها الفرعية عقدها في الأسبوع من ٣٠ آذار/ مارس الى ٣ نيسان/ أبريل • وتلاحظون أن تلك الورقة غير رسمية وضعت وفق برنامج أنشطة الأسبوع السابق باستثناء جلسة واحدة اضافية للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ستنعقد يوم الاثنين في الساعة ١٠/٣٠ صباحا •

وبهذه المناسبة أود ابلاغ اللجنة أنه بعد التشاور مع رئيسي الفريقين العاملين المخصصين، ومع الأخذ في الاعتبار عدم امكان عقد بعض جلسات هذين الفريقين في مواعيد معينة في شهر نيسان/ أبريل عندما يغلق قصر الأمم ، فقد تم الاتفاق على أن يجتمع الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية يوم الاثنين ٦ نيسان/ أبريل في الساعة ١٠/٣٠ صباحا ، وأن يدعى الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح الى الاجتماع يوم الاثنين ١٣ نيسان/ أبريل في الساعة ١٠/٣٠ صباحا أيضا •

فان لم تكن هناك اعتراضات سأعتبر اللجنة موافقة على هذا الجدول الزمني وعلى التوصيات التي فرغت لتوي من ذكرها على أساس المشاورات التي أجريتها مع رئيسي الفريقين العاملين المذكورين •

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : أود أن أنتقل الى موضوع آخر • لقد دعوت في جلستنا العامة السابعة عشرة بعد المائة لاجراء مشاورات غير رسمية فيما يتعلق بدراسة القضايا المتصلة بالبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال • ونتيجة لتلك المشاورات ، خلصت الى وجود اتفاق عام على ضرورة الاستمرار في الجلسة غير الرسمية يوم الاثنين ٣٠ آذار/ مارس لدراسة البندين ١ و٢ من جدول الأعمال ، وهما عن الشروط المسبقة لاجراء مفاوضات على نزع السلاح النووي ، ومذاهب الردع والنظريات الأخرى المتعلقة بالأسلحة النووية •

وقد أحطت علما أيضا بالرغبة في تكريس الاجتماعات غير الرسمية يومي ٦ و ١٣ نيسان/ أبريل لدراسة القضايا المحددة ذات الصلة بالبند ١ من جدول الأعمال •

وفي مجرى المشاورات غير الرسمية ، أقترح ادراج خمس قضايا ملموسة في البند ١ لدراستها في الاجتماعات غير الرسمية • ولكنني لم تحظ حتى الآن بتوافق الآراء ، وبالتالي نوهت الاستمرار في المشاورات غير الرسمية بغية بلوغ اتفاق على الموضوعات المحددة التي يتعين النظر فيها عند مناقشة البند ١ في الاجتماعات غير الرسمية المقبلة التي ستكرس لهذا الموضوع • وسأواظب على اطلاع اللجنة على نتائج مشاوراتي •

وختاما ، تتذكرون أنني أعلنت في اجتماعنا غير الرسمي يوم الثلاثاء نيتي في عقد اجتماع غير رسمي اليوم فور انتهاء الجلسة العامة لمناقشة المسألة التي مازالت معلقة والتي وافتنا أمانة اللجنة بمعلومات هامة عنها • ولكن نظرا لأننا استنفدنا الوقت أقترح النظر في هذا الطلب يوم الاثنين ان أمكن • وبالتالي فانني أناشد الوفود الانتهاء من مشاوراتها حول ذلك الطلب قبل انعقاد الاجتماعات غير الرسمية المقررة ليوم الاثنين اذا أمكن ذلك •

وستنعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ٣١ آذار/ مارس في تمام الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

وسيجتمع الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/١٥ بدلا من الساعة الثالثة بعد الظهر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥